شهود المحاكم فى أثينا القرن الرابع [دراسة تاريخية]

أولا: شهود القرنين الخامس والرابع ق.م

شهد القرن الخامس ق.م ظهور الوثائق المكتوبة في التعاملات بين الأفراد بعضهم البعض، ويبدو من خلال دراسة تلك الوثائق على اختلاف انواعها انها كانت لا تستكمل حجيتها القانونية إلا بوجود شهود على تلك الوثائق التي كانت فى الغالب فى شكل عقود، وعلي سبيل المثال فقد كان يتم الاستعانة بالشهود فى استكمال حجية عقود الزواج امام المحاكم بهدف توثيقها. وفى ظل تطور الدور الذى كان يضطلع به الشهود استجابة للتطورات السياسية والاقتصادية التى طرأت على المجتمع الأثينى فى القرن الخامس، أضحت تلك الوثائق المكتوبة وما اشتملت عليه من (عقود) غير ذات قوة قانونية، خاصة انه كان يسهل تزويرها، إذ كان الشهود يلعبون دورا كبيرا اما فى تأكيد صحة العقد أو بطلانه ونعرف ذلك من خلال ما جاء لدى ايسايوس حيث حدثنا عن بعض من حالات التقاضى التي نفى فيها الشهود ما جاء مكتوبا بشهاداتهم الامر الذى سهل بطبيعة الحال عملية الطعن فى صحة ما جاء بالعقد وبالتالى بطلانه.

"*ἐνθυμεῖσθε δὲ τὴν ἀναίδειαν ὧν λέγουσιν. ὁ μὲν γὰρ ἐγγυᾶν μέλλων εἰς τὸν τριτάλαντον οἶκον, ὥς φησι, τὴν ἀδελφήν, διαπραττόμενος τηλικαῦτα1 ἕνα μάρτυρα παρεῖναι αὐτῷ Πυρετίδην προσεποιήσατο, καὶ τούτου ἐκμαρτυρίαν ἐπ' ἐκείνῃ τῇ δίκῃ παρέσχοντο οὗτοι: ἣν Πυρετίδης οὐκ ἀναδέδεκται αὑτοῖς, οὐδὲ ὁμολογεῖ μαρτυρῆσαι οὐδὲ εἰδέναι τούτων ἀληθὲς ὂν οὐδέν*"(1)

"فكر الآن في وقاحة التأكيدات، الرجل وفقا لما جاء بحديثه، كان علي وشك عقد قران أخته علي رجل لقاء مبلغ ثلاثة تالنت، وحينما كان يرتب لهذا الحدث المهم، يظهر أن شاهدا واحدا فقط هو الذي حضر نيابة عنه وكان يدعى بريتيديس، الذى قُدمت شهادته مكتوبة بواسطة الطرف الآخر فى المحاكمة السابقة، هذه الشهادة التي أنكرها بريتيديس، ورفض الاعتراف بما جاء بها معلنا انه لم يدل بأى شهادة أو حتي علي علم بحقيقة أى من الأحداث التى اشتملت عليها".

يتأكد إذن مما سبق أن المجتمع الأثينى قد عرف "الاستعانة بالشهود" كظاهرة منذ القرن الخامس، ويبدو انه قد استمر وجودهم والاستعانة بهم حتي القرن الرابع ق.م وفى هذا الصدد يؤكد لنا ديموستثيس على أهمية دورهم الذى

---

(1) Isaios, Pyrrhus, 3.18.; Isaios, Pyrrhus, 3.19.

"*μέγα δὲ τεκμήριον ὡς περιφανῶς ψευδῆ τὴν μαρτυρίαν οὗτοι παρέσχοντο ταύτην: ἴστε γὰρ πάντες ὡς ὅταν μὲν ἐπὶ προδήλους πράξεις ἴωμεν, ἃς δεῖ μετὰ μαρτύρων γενέσθαι, τοὺς οἰκειοτάτους καὶ οἷς ἂν τυγχάνωμεν χρώμενοι μάλιστα, τούτους παραλαμβάνειν εἰώθαμεν ἐπὶ τὰς πράξεις τὰς τοιαύτας, τῶν δὲ ἀδήλων καὶ ἐξαίφνης γιγνομένων τοὺς προστυχόντας ἕκαστοι μάρτυρας ποιούμεθα* "

"وبعد أن ثبت بالقطع زيف الشهادة التي قدمت بمعرفة المعارضين، فانتم جميعا تعرفون ذلك، حينما نقدم علي إتمام أمور تحتاج في ضرورة انهاءها لحضور الشهود، فنحن عادة ما نأخذ معنا أقرب معارفنا إلينا وأقرب الأصدقاء كشهود علي تلك الأمور، بينما نلجأ في المهام غير المتوقع حدوثها لشهادات اشخاص تأت بهم الصدفة".

فاق الدور الذي كان مفترضا بالوثائق نفسها القيام به، للدرجة التي كان يعمد فيها البعض إسقاط الاستناد إلى حجية تلك الوثائق في دفاعاتهم بوصفها ضعيفة وغير معبرة عن الحقيقة.(١)

والحقيقة فإن الحديث عن شهود المحاكم في القضايا المدنية في أثينا القرن الرابع لا يمكن إلا ان يأتى مرتبطا بالحديث عن النظام القضائى العام في أثينا، ذلك النظام الذى تطور بفضل ظهور تشريعات "دراكون *Draco*" عام ٦٢١ ق.م، حيث يؤكد بعض الباحثين على اعتماد كثير من المختصمين قضائيا أمام المحاكم إما على "متحدثون مساعدون συνηγοροι"، وهم ما يمكن تشبيههم حديثا بالمحامين (مجازاً) من جهة، أو على الشهود من جهة أخرى.(٢)

وفى هذا السياق فقد ظل المتحدثون (المحامون) يلعبون دورا هامشيا في قائمة اهتمامات الباحثين حتي ظهور أول دليل علمي قاطع علي وجودهم عند ديموستنيس(٣) فى خطبته التي حررها لـ "فورميون *Phormion*" ضد "أبوللودوروس *Apollodoros*"، تلك الخطبة التي لم يلقيها فورميون نفسه، وإنما كان المتحدث فيها أحد أصدقائه قائلاً:

"τὴν μὲν ἀπειρίαν τοῦ λέγειν, καὶ ὡς ἀδυνάτως ἔχει Φορμίων, αὐτοὶ πάντες ὁρᾶτ', ὦ ἄνδρες Ἀθηναῖοι: ἀνάγκη δ' ἐστὶν τοῖς ἐπιτηδείοις ἡμῖν, ἃ σύνισμεν πολλάκις τούτου διεξιόντος ἀκηκοότες, λέγειν καὶ διδάσκειν ὑμᾶς, ἵν' εἰδότες καὶ μεμαθηκότες ὀρθῶς τὰ δίκαια παρ' ἡμῶν, ἂν ᾖ δίκαια καὶ εὔορκα, ταῦτα ψηφίσησθε "

---

(1) Richard Garner, *Law and Society in Classical Athens*, Croom Helm, Australia ,1987, p. 137.
Dem.Against Onetor 30.20.
"καί μοι πάντες ἀπεκρίναντο καθ' ἕκαστον, ὅτι οὐδεὶς μάρτυς παρείη, κομίζοιτο δὲ λαμβάνων καθ' ὁποσονοῦν δέοιτ' Ἄφοβος παρ' αὐτῶν. καίτοι τῷ τοῦθ' ὑμῶν πιστόν, ὡς ταλάντου τῆς προικὸς οὔσης ἄνευ μαρτύρων Ὀνήτωρ καὶ Τιμοκράτης Ἀφόβῳ τοσοῦτον ἀργύριον ἐνεχείρισαν; ᾧ μὴ ὅτι τοῦτον τὸν τρόπον, ἀλλ' οὐδὲ μετὰ πολλῶν μαρτύρων ἀποδιδοὺς εἰκῇ τις ἂν ἐπίστευσεν, ἵν' εἴ τις γίγνοιτο διαφορά, κομίσασθαι ῥᾳδίως παρ' ὑμῖν δύνηται. "

"وكثيرا ما اجابني جميعهم بأنه لم يحضر شاهد، وما كان يحصل عليه افوبوس منهم من اقساط في شكل مبالغ مالية، يحتاج إليها من وقت لأخر، ولن يصدق احدا منكم هذا، حينما يكون المبلغ المقرر للمهر بتالنت، أهل كان علي كلا من اونيتور وتيموكراتيس أن يضعان اكبر منه من العملات الفضية في أيدي افوبوس بدون شهود؟ لماذا. لأنه حينما يتم دفع المال له لن اتحدث عن الأمر بهذا الشكل، وحتي في وجود كثير من الشهود يجب علي المرء ان يتخذ كافة الاحتياطات الممكنة حتى إذا ما نشب نزاع يكون قادرا بسهوله علي امدادكم بالمطلوب".

Dem., *Against Onetor* 30. 21.
"μὴ γὰρ ὅτι πρὸς τοῦτον τοιοῦτον ὄντα, ἀλλ' οὐδὲ πρὸς ἄλλον οὐδ' ἂν εἷς οὐδένα τοιοῦτον συνάλλαγμα ποιούμενος ἀμαρτύρως ἂν ἔπραξεν: ἀλλὰ τῶν τοιούτων ἕνεκα καὶ γάμους ποιοῦμεν καὶ τοὺς ἀναγκαιοτάτους παρακαλοῦμεν, ὅτι οὐ πάρεργον, ἀλλ' ἀδελφῶν καὶ θυγατέρων βίους ἐγχειρίζομεν, ὑπὲρ ὧν τὰς ἀσφαλείας μάλιστα σκοποῦμεν " "

لأنه ليس هناك من أحد يشكل وجوده اهمية في هذا الأمر بقدر اهمية هذا الرجل "افوبوس" لأية شخص أيا كان طالما يرغب في انهاء مثل هذا الأمر بدون شاهد، ولذلك السبب ففي حالات الزواج نقيم الاحتفالات داعين إليها أكثر الأصدقاء قربا وكذلك الأقارب طالما أنه غير واضح، لكننا نثق في رعاية الآخرين لحيوات اخواتنا وبناتنا واللاتي نسعي لتمتعهن بأكثر الفرص المتاحة للأمان".

(2) Adriaan Lanni, *Justice in the courts of classical Athens*, Cambridge, 2006, p. 15; James D. Williams (ed.), *An introduction to classical Rhetoric*: *Essential readings*, Wiley–Black well, 2009, p. 19.
حيث يعتقد جيمس وليامز أن النظام القضائى الأثينى لم يشهد تطورا كبيرا فى الفترة من عهد سولون حتى ظهور الإسكندر الأكبر.

(3) Dem. For Phormio, 36. 1.

"أيها الأثينيون من الضروري بالنسبة لنا أن تروا جميعا بأنفسكم قلة خبرة فورميون وعجزه التام عن الحديث وكذلك أصدقائه الذين جاءوا لدعم الحقائق التي تعرفها حق المعرفة مما سمعناه منه ومنهم، وعلي ذلك فحينما تعرفون وتصلون لصواب الأمور في القضية، فسوف تصدرون حكما قضائيا عادلا متسقا والايمان (التي تم القسم بها)".

وفي هذا الصدد ذهب أحد الباحثين في تتبعه لتطور دور المتحدثين (المحامين) – منذ أواخر القرن الخامس ق.م – للقول بأنهم ربما كادوا أن يصلوا لمرتبه "شهود متميزين"، وهو بالطبع ما يخالف – بوجهة نظره – طبيعة شهود القرن الرابع الذين كان يسمح لهم كمحامون بتوجيه كلمات مكتوبة من للمحكمة مباشرة.(١)

وفي سياق التمييز بين شهود القرنين الخامس والرابع ق.م يؤكد ستيفن تود في مقاله بعنوان "غرض الدليل في المحاكم الأثينية" وهو بصدد رصد تطور عملية الشهادة ذاتها أمام المحاكم اليونانية، علي أن الشهادة كانت قبل القرن الرابع مجرد شهادة شفهية يدلي بها الشاهد محل الاستدعاء، بينما في القرن الرابع تطور الأمر لتصبح شهادات الشهود أمام المحاكم مكتوبة. كما قارن بين طبيعة وظيفة الشهود حديثا ألا وهى "قول الحق"، وبين طبيعة ما كان مطلوبا منهم في أثينا في القرن الرابع ق.م ومن قبله في القرن الخامس ق.م منتهيا إلى انهم كانوا يستخدموا الاقارب كي يكونوا مجرد "داعمين/ مساندين لصاحب الدعوى"(٢) وهو الامر الذى يمكن الوقوف عليه من خلال ما جاء لدى ديموستنيس فى الاقتباس التالى:

"ἐπειδὴ οὖν συναποστερεῖ τέ με τῶν ὄντων τῷ ἑαυτοῦ κηδεστῇ, πιστεύων τ' εἰς ὑμᾶς εἰσελήλυθεν ταῖς αὑτοῦ παρασκευαῖς, ὑπόλοιπόν ἐστιν ἐν ὑμῖν πειρᾶσθαι παρ' αὐτοῦ τῶν δικαίων τυγχάνειν. οἶδα μὲν οὖν, ὦ ἄνδρες δικασταί, ὅτι μοι πρὸς παρασκευὰς λόγων καὶ μάρτυρας οὐ τἀληθῆ μαρτυρήσοντας ὁ ἀγών ἐστιν: ὅμως μέντοι τοσοῦτον οἶμαι διοίσειν τῷ δικαιότερα τούτου λέγειν"

"وطالما انه بذلك قد أشترك مع اخوه بالتبنى فى البحث عن وسيلة كي يحرمنى بها مما أملك، وجاء ليقف امام عدالتكم واثقا فى التدابير التى اتخذها، فليس هناك أمامي طريق آخر سوى أن أحاول من خلال عدالتكم أن أقتص منه، فأنا اعلم جيدا، أيها القضاة، أننى عليَ أن استعد لمواجهة شهادات أعدت بحرفية وشهود سوف يقدمون على الإدلاء بشهادة زور؛ واعتقد اننى سوف أتميز عليهم بفضل عدالة موقفى.(٣)

---

(1) Lene Rubinstein, *Litigation and cooperation supporting speakers in the courts of classical Athens*, Historia Einzelschriften, H.147, Franz Steiner Verlag Stuttgart, 2000, pp. 14-16.

وتجدر الإشارة هنا إلي ان "روبينشتاين"، قد أكد علي ميل المتخصصين لاعتبار الـ συνηγοροι (الأقارب/ الأصدقاء) بمثابة μάρτυρας (شهود) علي أساس ان اليونانيين لا يذكرون أبدا الصنفين بعيدا عن كلاهما الآخر. نفس المرجع السابق، ص ٧٠.

(2) Stephen Todd, "*the purpose of evidence in Athenian court*", in Paul Cartledge, Paul Millett & Stephen Todd (eds.), Nomos: Essays in Athenian Law, Politics and Society, University of Cambridge, 2002, pp. 19-37, p. 29.

(3) Dem., *Against Onetor*, 30. 3.

وهناك دليلا اخرا من ديموسثنيس على اللجوء للأقارب للاستعانة بهم لدعم موقف قضائى ما سواء عن طريق الشهادة او الحديث نيابة عن احد طرفى النزاع أمام المحاكم، وهو امر وإن كان يساعد في تيسير اجراءات التقاضى، إلا انه وكما يبدو كان يحول دون تحقيق العدالة الناجزة فى كثير من الاحيان وهو كالتالى:

"δέομαι δ' ὑμῶν, ὦ ἄνδρες δικασταί, βοηθῆσαι τῷ τε πατρὶ τούτῳ καὶ ἐμοί, ἐὰν λέγωμεν τὰ δίκαια, καὶ μὴ περιιδεῖν πένητας ἀνθρώπους καὶ ἀσθενεῖς καταστασιασθέντας ὑπὸ παρατάξεως ἀδίκου· ἡμεῖς μὲν γὰρ ταῖς ἀληθείαις πιστεύοντες εἰσεληλύθαμεν, καὶ ἀγαπῶντες, ἄν τις ἡμᾶς ἐᾷ τῶν νόμων τυγχάνειν: οὗτοι δὲ τῇ παρασκευῇ καὶ τοῖς ἀναλώμασιν ἰσχυριζόμενοι διατετελέκασιν, εἰκότως οἶμαι: ἐκ γὰρ τῶν ἀλλοτρίων ῥᾳδίως ἀναλίσκουσιν, ὥστε καὶ τοὺς συνεροῦντας ὑπὲρ αὐτῶν καὶ τοὺς μαρτυρήσοντας τὰ ψευδῆ πολλοὺς πεπορίσθαι"

"أيها القضاة، لو بدت مرافعتنا (دفاعنا) إليكم عادلة، أتوسل إليكم أن تقفوا إلي جانب والدى وشخصى، بحيث لا يعانى منها الفقراء دون ان يهدمها أثر أولئك الخارجين علي القانون الذين يعملون ضد قضيتنا، لأننا جئنا إليكم معتمدين على الحقيقة وسيكون الأمر مرضيا لنا لو سُمح لنا بأن نحصل على حقوقنا القانونية، بينما خصومنا لم يتوقفوا عن اعداد المؤامرات وإنفاق المال، وبالنسبة لى فهو امر طبيعى، لانهم بالفعل يصنعون النفقات من ميزانيات الأخرين، وفي سبيل ذلك فقد امدوهم بأناس كي تستضيفهم وبالتالى فهم سوف يتحدثون دفاعا عنهم مقدمين شهادة زور".(١)

وطبقا لما جاء بالمقالة السالفة الإشارة اليها، فنعرف انه حتي عام ٣٨٠ ق.م لم يكن ليتم اختبار الشهود لبيان مدي أهليتهم للشهادة من عدمه، وإن الأمر قد سار علي نفس هذا النحو بعد عام ٣٨٠ ق.م. علي اعتبار أن الانتصار أو الانهزام في قضية ما أمام المحاكم الأثينية لم يكن معتمدا علي صدق الشهود فقط بقدر ما كان معتمدا علي مهارة الحديث وترتيب الأدلة.(٢)

ثانيا: من الشاهد؟ وكيف يشهد؟

يعد امرا بديهيا ان يطرح البحث سؤالا عن الطبيعة النوعية لشهود المحاكم الآثينية في القرن الرابع ق.م، وفى هذا الصدد فيبدو أن الأثينيون بوجه عام – ليس فقط منذ القرن الرابع – قد منعوا كل من النساء والأطفال من أداء الشهادة أمام المحاكم، إذ لم يكن مقبولا اجتماعيا ظهور النساء بالمحاكم، فالمرأة الأثينية كانت لا تملك صلاحيات قانونية مثلها مثل الصبية الذين لم يبلغوا السن القانونية، حيث حاول القانون الأثينى جاهدا الحد من قدرات المرأة،

---

(1) Dem., *Against Leochares,44. 3.*

(٢) أتفق كل من "أنطون باول Anton Powell" و "فيكتور بيرس" و "ادريان لاني" مع "ستيفن تود" في تأكيد هذه المعلومة. أنظر: Stephen Todd, "*The purpose of evidence in Athenian court*", op. cit., pp. 19-37, p. 29; Anton Powell, *Athens and Sparta constructing Greek political and social history from 478 B.C.*, Routledge, London, 1988, p. 302; Victor Bers & Adriaan Lanni, "*An introduction to the Athenian legal system*, Stoa Publication, 2003, p. 5.
http://www.stoa.org/projects/demos/article_intro_legal_system?page=5&greekEncoding

ولعل ابرز دليل على ذلك هو تخصيص وصى (κυριος) للمرأة، كان غالبا ما يكون من بين أقاربها، وكان من بين واجباته ان يقوم بتمثيلها وينوب عنها في مجتمع فرض عليها ألا يكون لها دور خارج نطاق المنزل.(١)

وبينما منعت المرأة الآثينية من الظهور بالمحاكم، فكان المصريون منذ أقدم عصورهم يتبنون نظرة تتناقض تماما ونظرة المجتمع الأثينى فى هذا الصدد، حيث كانت المرأة المصرية تتساوى مع الرجل ليس فقط امام القانون ولكن أيضا كان من حقها المثول امام المحاكم بشكل شخصى سواء كصاحبة دعوى او شاهدة وبدون أن تكون فى صحبة أوصياء.(٢)

وتدل الشواهد والنصوص وآثار الفن المصرى منذ عصر الدولة القديمة ووصولا إلى عصر الدولة الحديثة أن المرأة كانت تعامل مثل الرجل حيث كان كلاهما مسئولا عن تصرفاته بشكل شخصي، فكان من الوارد أن تفقد المرأة حريتها كالرجل بسبب حكم قضائي صدر عن المحاكم الجنائية او المدنية، وفى عصر الدولة الحديثة كان من حق المرأة المصرية قانونا أن تُذكر باسمها في عقود البيع والشراء التي كانت تقدم إلي المحاكم، وظلت بالمثل تتمتع بحقها القانونى فى الإدلاء بالشهادة بل وكان يطبق عليها عقوبة إذا حنثت بالقسم، كذلك كان يحق للمرأة المصرية الجلوس فى دواوين المحاكم وكان طبيعيا أن يتم الاستعانة بها كشاهدة علي عقود يصبح لها طابع قانوني، ورأت جانيت جونسون أن المصريات اللاتي منعن من الذهاب للمحاكم أو من الإدلاء بشهادتهن انما هو امر يعود بالأساس إلي أسباب اجتماعية تخصهن أكثر منها قانونية علي أساس أن القانون المصري كان يسمح للمرأة المصرية بذلك، ويمكن تأكيد حق المرأة المصرية القانوني فى المشاركة في حضور المحاكم من خلال ما جاء بتعاليم "بتاح حتب *Ptahhotep*" من عصر الدولة الوسطي والتي جاء فيها ما يلي: "حينما تنجح وتؤسس بيتك

---

(١) روجر جست، المرأة في أثينا الواقع والقانون، ترجمة منيرة كروان، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٥، ص ٤٦. وقد وردت لدي ديموستنيس حالة قضائية نعرف منها ان احدي النساء كان مصرحا لها بالمجئ والإدلاء بالشهادة خارج المحكمة، وهو ما يؤكد عدم السماح للمرأة عموما بالمثول الشخصي بين يدي القضاء الأثيني. راجع:

Dem., *Against Aphobus*, 29. 33.

"ἀλλὰ πόθεν τοῦτ' ἐπεδείχθη; πρῶτον μὲν Θηριππίδης ὢν αὐτῷ συνεπίτροπος κατεμαρτύρησε δοῦναι: δεύτερον δὲ Δήμων θεῖος ὢν καὶ τῶν ἄλλων οἱ παρόντες ἐμαρτύρησαν σῖτον τῇ μητρὶ δώσειν ὁμολογεῖν τοῦτον ὡς ἔχοντα τὴν προῖκα. καὶ τούτοις οὐκ ἐπεσκήψατο, δῆλον ὅτι τἀληθῆ μεμαρτυρηκότας εἰδώς. ἔτι τοίνυν ἡ μήτηρ πίστιν ἠθέλησεν ἐπιθεῖναι κατ' ἐμοῦ καὶ τῆς ἀδελφῆς παραστησαμένη, λαβεῖν τὴν προῖκα τοῦτον τὴν ἑαυτῆς κατὰ τὴν τοῦ πατρὸς διαθήκην ".

"لكن كيف تم إثبات ذلك؟ أولا: من جهة شهد ثيريبيديس الوصي أنه قد أعطاه المال. ثانيا من جهة أخرى كان عمه ديمو وبقية الشهود حاضرين وشهدوا انه وافق علي أن يوفر لأمي الاعاشة علي اساس انه استولى علي حصتها من الإرث ولم يصدر ضد هؤلاء الرجال أيه تهمة، لسبب واضح وهو أنه عرف ان شهاداتهم كانت سليمة، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت أمي مستعدة لأن تضم إلى جانبها أختي وأنا وأن تقسم أن تصب اللعنات علي رؤوسنا لو شهدت زورا وأن (افوبوس) قد تسلم حصتها فى الزواج وفقا لما تم اقراره بوصية أبيها"

Dem., 55. 27.

"ἵνα δ' εἰδῆθ' ὅτι καὶ τὸν χλῆδον εἰς τὴν ὁδὸν ἐκβεβλήκασιν, καὶ τὴν αἱμασιὰν προαγαγόντες στενοτέραν τὴν ὁδὸν πεποιήκασιν, ἔτι δ' ὡς ὅρκον ἐδίδουν ἐγὼ τῇ τούτων μητρί, καὶ τὴν ἐμαυτοῦ τὸν αὐτὸν ὀμόσαι προὐκαλούμην, λαβέ μοι τάς τε μαρτυρίας καὶ τὴν πρόκλησιν. "Μαρτυρίαι" "Πρόκλησις""

"مع ذلك لكي أثبت أنهم قاموا بالتخلص من القمامة في الطريق، وانهم قاموا ببناء سور جعل الطريق أضيق، علاوة علي ذلك فانا شخصيا قمت بأداء القسم لوالدتهم وطالبتهم بأن يقوموا بالمثل لوالدتى "فخُذ منى الشهادات المكتوبة والطعن" "شهادات" "طعن".

(2) Gay Robins, '*Women in Egypt*', pp. 79-88, p. 80. in David P. Silverman (ed.), Ancient Egypt, Oxford university press, 1997.

"وتحب زوجتك بحرارة، املأ بطنها (اطعمها)، اكسها، اجلب لجسدها المراهم والعطور، ادخل علي قلبها السرور طالما بقيت علي قيد الحياة. فهي تخصب حقل زوجها. لا تنافسها أمام محكمة، أبعدها عن القوة، وقيدها فعيونها عاصفتها حينما تنظر. هكذا تجعلها تبقي في بيتك " يتبين مما يبق مدى تميز المرأة المصرية في العصور القديمة في هذا الصدد عن نظيرتها الآثينية.(١) وبالمثل فقد منع الأطفال من المثول أمام المحاكم الآثينية لأداء الشهادة حيث لم يكن موثوقا بشهادة الأطفال،(٢) وبينما كانت تقبل شهادة الأحرار من الذكور بغض النظر عن كونهم أميين ام متعلمين كما يتبين من الاقتباسين التاليين:(٣)

"ἀδελφὰς ἔχομεν, ὦ ἄνδρες δικασταί, γυναῖκας ἐγὼ καὶ Σπουδίας οὑτοσί, Πολυεύκτου θυγατέρας. ἄπαιδος δ' ἐκείνου τελευτήσαντος ἀρρένων παίδων, ἀναγκάζομαι πρὸς τουτονὶ περὶ τῶν καταλειφθέντων δικάζεσθαι. καὶ εἰ μέν, ὦ ἄνδρες δικασταί, μὴ πᾶσαν σπουδὴν καὶ προθυμίαν ἐποιησάμην βουλόμενος διαλύεσθαι καὶ τοῖς φίλοις ἐπιτρέπειν, ἐμαυτὸν ἂν ᾐτιώμην, εἰ μᾶλλον ᾑρούμην δίκας καὶ πράγματ' ἔχειν ἢ μίκρ' ἐλαττωθεὶς ἀνέχεσθαι"

"أيها القضاة، هذا الرجل سبودياس وأنا زوجين لأختين هما بنات لبوليكتوس الذي مات دون ورثة (من الذكور)، وقد أجبرت بذلك علي اللجوء للقضاء دفاعا عن ملكيته التي تركها. وإذا لم أثبت لكم، أيها القضاة ، كل الحماسة واللهفة راغبا في الوصول لتسوية وإنهاء الأمر لمصلحة الأصدقاء، فعليَ إذن ان الوم نفسي، إذا انا لم اختار خسارة بسيطة بدلا من الدخول في دهاليز العدالة"

"νῦν δ' ὅσῳ πρᾳότερον ἐγὼ καὶ φιλανθρωπότερον τούτῳ διελεγόμην, τοσούτῳ μᾶλλόν μου κατεφρόνει. καὶ νῦν κινδυνεύω μὲν οὐδὲν ὁμοίως τούτῳ πρὸς τουτονὶ τὸν ἀγῶν' ἔχειν, ἀλλ' οὗτος μὲν ῥᾳδίως φέρει πολλάκις εἰθισμένος ἐνταῦθ' εἰς ὑμᾶς παριέναι, ἐγὼ δ' αὐτὸ τοῦτο φοβοῦμαι, μὴ διὰ τὴν ἀπειρίαν οὐ δυνηθῶ δηλῶσαι περὶ τῶν πραγμάτων ὑμῖν· ὅμως δ', ὦ ἄνδρες δικασταί, προσέχετε τὸν νοῦν''

"لكن كما هو الأمر، فكلما تحدثت إلي المدعي عليه بلطف واحترام، كلما أظهر احتقارا لي، ويبدو الآن من خلال نزاعي معه أننا وبدون منطق علي قدم المساواة، والأدهى من ذلك فانه ينظر للأمر ببساطة علي انه اعتاد كثيرا علي الوقوف امام عدالتكم، بينما أخشي ذلك الأمر البسيط، وذلك بسبب قلة خبرتي فربما أبدو عاجزا عن توضيح قضيتي لكم، ولذلك ايها القضاة أطلب منكم أن تأخذوا ذلك محل اعتبار".

---

(1) Janet H. Johnson, "*The Legal Status of Women in ancient Egypt*", p. 175. in Glenn E. & Anne K. Capel (eds.), Mistress of the House. Mistress of Heaven. Women in ancient Egypt, Brooklyn, Cincinnati Art Museum, USA, 1997.

(2) Stephen Todd, " *the Purpose of evidence in Athenian courts*", op. cit., pp. 19-37.

(3) Dem., 41. 1; Dem., *Against Spudias*, 41. 2.

فمن جهة أخرى كان هناك من لا تقبل لهم شهادة مثل العبيد (من الجنسين)، لأنهم في الغالب كانوا يُستجوبون من قبل طرفي النزاع خارج المحكمة، وهو ما يجعل شهاداتهم في جميع الأحوال تأتي تحت ضغط الخوف من ساداتهم.(١)

وعلي الرغم من انه في عام ٢٠٠٨ قد انتهت جمعية مدرسي مقرر اليونانية في كمبريدج إلى تأكيد انتشار حالة الأمية فى المجتمع الأثيني بشكل كبير منذ القرن الخامس ق.م خاصة بين الذكور من أبناء الطبقة الأرستقراطية للدرجة التي كان معها يتم وضع إعلان في السوق αγορα يكون ملحوظا في حالة الرغبة في تعريف الشباب بحدث هام كحضور قضية في المحكمة أو إعلان قوائم من عليهم تأدية الخدمة العسكرية، إلا ان ذلك لم يقف حائلا أمام الشهود للتقدم بشهاداتهم أمام المحاكم الآثينية في القرن الرابع في صيغة مكتوبة،(٢) إذ لم يكن مطلوبا في الواقع من الشهود أنفسهم أن يقوموا بتلاوة تلك الشهادات المكتوبة والمقدمة للمحكمة سلفا وقبل انعقاد جلسة النطق بالحكم النهائي، حيث كان سكرتير المحكمة هو المنوط بالقيام بهذا الدور وكان علي الشهود تأكيد أو نفي ما جاء بشهاداتهم المكتوبة(٣) سواء أمام المحلفين أو القضاة.

يُبدو مما سبق أن كلا من المحلفين والشهود في القرن الرابع ق.م كانوا من المستمعين، ولما كان كلاهما يلعب دورا مكمل للأخر فلعله مناسبا أن يشير البحث – سريعا – لطبيعة عمل المُحلف في المحاكم الآثينية وفى هذا السياق فقد اهتم انطون باول بدراسة طبيعة عمل المُحلف، تلك الدراسة التى انتهى فيها إلي عدد من الملاحظات التي سنورد منها فقط ما يخص موضوع البحث. ومنها أن المحلفون كانوا يتقاضون منذ أواخر القرن الخامس ق.م مبلغ لا يقل عن (٣ أوبل) كراتب، وهو المبلغ الذي ظل يدفع لمن يمتهن تلك المهنة حتى أوائل القرن الرابع ق.م ، وكان مبلغا كافيا لإعاشة اسرة كاملة. (٤)

من الحقيقة السالفة انتهى باول إلى نتيجة مؤداها أن هذه المهنة بما تدره من دخل معقول كانت بهذا الشكل جاذبة للعديد من فقراء أثينا Αθηναι الذين كانوا بحاجة لمهنة يتكسبون منها ويقيمون بها أودهم ومن هذه النتيجة

---

(1) Niall Mackeown, '*Greek and Roman Slavery*', in Gad Heuman & Trevor Burnard (eds.), Routledge History of Slavery, Routledge, 2011, pp. 19-34. p. 23.

ويعتقد مكياون ان القرن الرابع ق.م قد شهد حظرا تاما علي الاستعانة بالعبيد في قضايا المحاكم الآثينية بوجه عام، اللهم فيما عدا بعض القضايا ذات الطابع التجاري التي كانوا يستخدمون فيها احيانا. ويبدو انه لم يكن العبيد وحدهم هم الفئة الوحيدة التي كانت محظورة، إذ كانت فئة "الأطباء الشرعيين" كذلك من بين الفئات التي لا يتم الاستماع لشهاداتها أمام المحاكم اليونانية بوجه عام، حيث كانت هذه الفئة من الفئات المساعدة لهيئات المحاكم اليونانية في الفصل في القضايا التي تحتاج لخبرة طبية للوصول للحكم الأقرب إلي العدالة. أنظر:

J. Payne – James & A. Busuttil, "*History and development of forensic medicine pathology*", pp. 3-12, p. 6. in Jason Payne-James, Antony Busuttil & William Smock (eds.), Forensic Medicine clinical and Pathological Aspects, Greeneich Medical Media, London, 2003.

(2) Joint Association of Classical Teachers' Greek course, *The world of Athens An introduction to classical Athenian culture*, 2nd ed., Cambridge University press, 2008, p. 288.

(3) Gerhard Thur, "*the Role of the witness in Athenian Law*", in Michael Gagarin and David Cohen (eds.), the Cambridge companion to ancient Greek Law, Cambridge university press, 2005, pp. 146-169, p. 150; Christopher Carey, *Trials from classical Athens*, Routledge, 1997, p. 10.

(4) Anton Powell, Athens and Sparta: constructing Greek political and social history from 478. B.C., op. cit., pp. 203-4.

نفهم أنه ووفقا لظروف أثينا الاقتصادية الصعبة زاد عدد الفقراء والمعوزين الباحثين عن العمل ونظرا للراتب المذكور سلفا فيبدو أن كثيرا من الفقراء كانوا يمتهنون مهنة "مُحلف" خاصة وأنها كانت تعوضهم بنوع من القوة والواجهة الاجتماعية التي حرمهم منها الفقر والظروف الاقتصادية الصعبة، كما أنها كانت مصدر للمتعة بالنسبة لهم حيث كانوا يستمتعون بمناوشات المتحدثون أمام القضاة. والواقع ان كان هذا المجال برمته مصدرا لرزق آخرين وعلي رأسهم كتاب الخطب λογογραφοι (الدعوى القضائية) وكانوا علي درجة عالية من المهارة وكانت تعلو أجورهم كلما علت شهرتهم في هذا المجال أمثال "ليسياس *Lysias*" و "أيسايوس *Isaios*" و "ديموسثنيس *Demosthenes*" خاصة اذا ما عرفنا انه كان ممنوعا بحكم القانون امتهان كتابة الدعاوى القضائية وبالتالي يصبح طبيعيا ألا يلجأ الفقراء من المتقاضيين إلى تلك الأسماء.(١)

وفي الواقع فإن الديمقراطية التي فتحت الباب لجميع المواطنين الأثينيين الذكور للاشتراك في العمل القضائي كمحلفين عن طريق القرعة في اواخر القرن الخامس لم توفر لهم بذلك مجرد مصدرا للرزق أو مصدرا للوجاهة الاجتماعية بين صفوف مفتقديها منهم بل الأهم انها مهدت الطريق باستيعاب الجميع بهذا الشكل نحو خلق جيل كامل علي وعي شديد وخبرة كبيرة بطبيعة العمل القضائي وخطوات التقاضي ودهاليز المحاكم وهو ما ظهر بشكل واضح في القرن الرابع ق.م.(٢)

أما فيما يخص القرن الرابع ق.م فيبدو أن الأمر لم يكن مختلفا فيما يخص محلفي المحاكم الآثينية في القرن الرابع ق.م، حيث كان يتم اختيار قرابة ستة آلاف مُحلف سنويا عن طريق القرعة Κληροτερια وفقا لما ورد بدستور الآثينيين، وكان يتم تقسيمهم على عشرة محاكم مختلفة تحت رئاسة هيئة رسمية معينة من المشرعين كانت تعرف اصطلاحا باسم Θεσμοθεται(٣) وهو ما جعل رودس يربط ما بين أسلوب اختيار مُحلفي المحاكم

---

(1) Anton Powell, *Athens and Sparta: constructing Greek political and social history from 478 B.C.*, op. cit., pp. 203-4.

(2) John P. Dawson, *A History of Lay Judges*, The Law book Exchange, New Jersey, 2007, p. 13.

(3) P. Yessiou – Faltsi, '*Civil procedure in Greece nineteenth and twentieth centuries*', in C.H. Van Rhee (ed.), The Law 's Delay: Essays on undue delay in civil litigation , Intersectie Vitgevers Antwerpen – Groningen, 2004, pp. 377-390; Peter John Rhodes, Athenian Democracy, Oxford university press, 2004, pp.62-67.

وقد قدم "ردوس" دراسة تفصيلية عن آلية تنفيذ القرعة في القرن الرابع بالنسبة للمحلفين مزودة برسومات تخيلية لتوضيح كيف كانت تتم عملية الاقتراع ذاتها؛ وعن تاريخ تطور العمل القضائي في أثينا منذ اقدم عصورها وصولا للقرن الرابع والفلسفة التي كان يتم من خلالها اختيار القضاة العاملين بالمحاكم الآثينية. أنظر:

Douglas M. McDowell, *The Law in Classical Athens. Aspects of Greek and Roman Life*, Thames & Hudson, London, 1986, p. 30 ff. Aristotle, *AP.*, 64. 2.

"*οὗτος δὲ καλεῖται ἐμπήκτης, καὶ ἐμπήγνυσι τὰ πινάκια τὰ ἐκ τοῦ κιβωτίου εἰς τὴν κανονίδα, ἐφ' ἧς τὸ αὐτὸ γράμμα ἔπεστιν ὅπερ ἐπὶ τοῦ κιβωτίου. κληροῦται δ' οὗτος, ἵνα μὴ ἀεὶ ὁ αὐτὸς ἐμπηγνύων κακουργῇ. εἰσὶ δὲ κανονίδες πέντε ἐν ἑκάστῳ τῶν κληρωτηρίων*"

"هذا المرافق كان يطلق عليه اسم اللاصق، حيث كان يقوم بعملية لصق البطاقات التي تسحب من الصندوق علي اللوح المعدني الذي يوجد عليه نفس الحرف الموجود على الصندوق، وكان يتم اختياره عن طريق الاقتراع حتى لا يقوم هذا الشخص نفسه بشكل دائم بعملية اللصق ومن ثم قد يأتي بفعل سيئ؛ وكان هناك خمسة من الألواح المعدنية في كل غرفة من غرف الاقتراع".

والنظام الديمقراطي الأثينى، حيث رأى فى تلك الطريقة أثرا من بين آثار الفكر الديمقراطى على المحاكم بوصفها واحدة من مؤسسات دولة المدينة.(١)

ثالثا: واجبات المتحدث وحقوق الشاهد

بعد ان تعرض البحث للحديث عمن كانوا يقومون بمهمة الاستماع في المحاكم الآثينية، نتطرق الآن للحديث عن فئة اخرى مقابلة كانت بدروها تُكمل منظومة العمل القضائي الأثيني، ألا وهى فئة المتحدثين (القائمون بمهمة الدفاع) ومن معهم من شهود والذين كانوا في العادة يتم اختيارهم من بين أصدقاء أو أقارب صاحب الدعوى القضائية.

والواقع فانه وكما تبين سلفا أنه رغم اللجوء إلي المتحدثين (الأقارب/ الأصدقاء) للإدلاء بشهاداتهم أمام المحاكم الآثينية، إلا انهم لم يكن لهم حق الشهادة في القضايا التي يتولون مهمة الدفاع فيها وهو أمر طبيعي حيث سيسهل التشكيك في شهادتهم علي الفور كما يتبين من الاقتباس التالى:

"ὡς τοίνυν καὶ παρ' ἕτερον νόμον μεμαρτύρηκεν, ἐπιδεῖξαι ὑμῖν βούλομαι, ἵνα εἰδῆτε ὅτι μεγάλων ἀδικημάτων οὐκ ἔχων καταφυγὴν ὁ Φορμίων, πρόφασιν λαβὼν λόγῳ τὴν πρόκλησιν, ἔργῳ αὐτὸς αὑτῷ μεμαρτύρηκε προστησάμενος τούτους, δι' ὧν οἱ μὲν δικασταὶ ἐξηπατήθησαν ὡς ἀληθῆ τούτων μαρτυρούντων, ἐγὼ δὲ ἀπεστερήθην ὧν ὁ πατήρ μοι κατέλιπεν χρημάτων καὶ τοῦ δίκην λαβεῖν περὶ ὧν ἀδικοῦμαι. μαρτυρεῖν γὰρ οἱ νόμοι οὐκ ἐῶσιν αὐτὸν αὑτῷ οὔτ' ἐπὶ ταῖς γραφαῖς οὔτ' ἐπὶ ταῖς δίκαις οὔτ' ἐν ταῖς εὐθύναις. ὁ τοίνυν Φορμίων αὐτὸς αὑτῷ μεμαρτύρηκεν, ὁπότε φασὶν οὗτοι ἀκούσαντες ἐκείνου ταῦτα μεμαρτυρηκέναι"

"وهكذا فالآن ارغب في أن اثبت لكم انه قد امدكم بدليل بالمخالفة للقانون، ولعلكم تعرفون ان فورميو لم يعد لدية فرصة للهروب بفضل تصرفاته السيئة، ومن ثم فقد ابدي اعتراضه القانوني وقد سمح لنفسه ان يتخذ من شهادة الشهود دليلا وغطاءا يختبئ خلفه، وهي الشهادات التي خدع بها القضاة، حيث أدعي انهم قد شهدوا بالحق، وبناء عليه فقد سلب مني ما تركه والدي من أرث وكذلك فرصة تصحيح ما عانيت ممن من أخطاء، لأن القوانين لا تسمح للمرء بأن يقدم دليلا بشخصه سواء في القضايا الجنائية أو المدنية او جلسات الاستماع، مع هذا مُنح فورميو فرصة الدفاع عن نفسه، حينما قال اولئك الرجال انهم قد تقدموا بشهاداتهم بعد ان استمعوا لتلك الامور التي قالها".(٢)

ومن ثم فكان طبيعيا أن يستعين الدفاع إلى – جانب ما كان يقدمه للمحكمة من نسخ للقانون الذي سوف يبني عليه دفاعه(٣) – بشهود (من غير الأقارب) لدعم موقف موكله في القضية محل النزاع، إلا انه ومن خلال

---

(1) Jennifer Tolbert Roberts, *Athens on Trial*: *The Antidemocratic traditions in Western Thought*, Princeton university press, 2011, p. 44.

(2) Dem. 46. 9.

(3) Christopher Carey, *Trials from classical Athens*, op. cit., p. 10.

ناقش كريستوفر كاري قضية استعانة محامو الدفاع في القضايا المختلفة في القرن الخامس وأوائل القرن الرابع ق.م بنسخ من القوانين التي كانت منقوشه علي الاعمدة الحجرية – منذ نهايات القرن السادس ق.م – والموجودة بالسوق الأثيني، موضحا ان مسألة

ديموستثيس نعرف انه كان يمكن للمتحدث (الدفاع) أن يدلي بشهادته في قضية هو طرف فيها وذلك في حالات قضايا διαμαρτυρια حيث كان يتقدم فيها المتحدث (الدفاع) نفسه بشهادته مكتوبة لحاكم المدينة αρχον الذي يجب عليه في تلك الحالة ألا يحكم بالإرث لأقرباء المتوفي الأبعد، علي أساس وجود أحد أبناء المتحدث (الدفاع) علي قيد الحياة. وبعدها لا يمكن لحاكم المدينة إلا أن يسلك الطرق القانونية المتبعة في شأن تقسيم الإرث ولا يحدث تغيير في ذلك إلا إذا أقيمت دعوي قضائية نجح أصحابها في إثبات زور شهادة الشهود.(١)

وفي نفس السياق يتبين من خلال ديموستثيس أنه كان من حق الدفاع أن يسأل (دفاع خصمه) وذلك دون أن يكون هناك إلزاما قانونيا يجبره علي الأداء بشهادته أمام هيئة المحكمة،(٢) وعلي الرغم من أن الإجابة التى قد يدلى بها (دفاع الخصم) قد تبدو غير ذات قيمة علي أساس أنها لن توثق كشهادة قضائية، إلا ان الباحث يعتقد أن تلك الطريقة في التعاون بين الدفوع وبعضها في المحاكم الأثينية ربما كان من شأنها توفير الوقت على المتخاصمين وبالتالى مساعدة القضاة والمحلفين فى سرعة تكوين رأى يصل بهم لحكم أقرب للعدالة المنشودة فى وجهة نظرهم، كما أنها طريقة ممتازة فى الحصول علي معلومات "غير رسمية" قد تفيد فى تغيير المسار العام للقضية ككل، وكلها امور إن دلت على شئ فإنما تدل علي مدى ما وصل إليه النظام القضائى الأثينى من مرونة وتطور في مجال استجواب الشهود والتعاون بين الدفوع (المتحدثين). وفي هذا الصدد ذهب جيرهارد ثور إلي ما هو ابعد من ذلك حيث يعتقد أن الدفاع كان من حقه ان يستجوب شهود (دفاع الخصم) الذين كان عليهم الأدلاء بشهاداتهم على منصة خاصة تعرف باسم πημα وفي تلك الحالة كان على الدفاع أن يواجه (شهود دفاع الخصم) بكافة ما لديه من وثائق وحجج ويقرأها عليهم علنا أمام المحكمة وهو ما كان يؤدى بالضرورة الي احتدام المنافسة بين الدفوع فى القضية.(٣)

وفي هذا الصدد نعرف مما ورد لدى ليسياس أن الشهود كان عليهم ان يتقدموا بشهاداتهم متضمنة التأكيد علي فعل "اعرف" ειδον وفعل "يكون موجود" ειναι، وانه كان يتم تقديمهم بصيغة مفادها أنهم هم "أولئك الذين – يعرفون – أكثر مني – والذين كانوا – موجودون أثناء أتمام الشخص للواقعة (محل النزاع)، سوف يتقدمون للإدلاء بشهاداتهم امام المحكمة". ويبدو من مقارنة صيغة διωμοσια الإدلاء بالشهادة الشفهية التي تحولت لتصبح مكتوبة فى القرن الرابع ان الصيغة التى كانت مستعملة واحدة، وانه لا يوجد أدني تغيير فيها اللهم فيما عدا وسيلة الإدلاء بها. وكان في بعض القضايا خاصة قضايا القتل علي الشاهد أن يقوم بأداء قسم قبل الإدلاء بشهادته وكان يجب ان تكون شهادته المكتوبة محتوية علي فعل "يعرف".(٤)

الحصول علي نسخ من القوانين لم تكن مسالة سهلة او بسيطة وبخاصة في الفترة التي لم يكن الأثينيون فيها قد عرفوا فيها جمع تلك القوانين مكتوبة لتحفظ في مكان واحد ومن ثم يسهل الحصول علي نسخ منها والاستعانة بها.

(1) Dem. 44. 42; *Isaios*, 7. 3.

(2) Dem. 46. 10.

(3) Gerhard Thur, "*the Role of the witness in Athenian law*", in Michael Gagarin and David Cohen (eds.), the Cambridge companion to ancient Greek law, op. cit., pp. 146-169, p151.

(4) Lysias, 17. 2.
"*ἐράτων ὁ Ἐρασιφῶντος πατὴρ ἐδανείσατο παρὰ τοῦ ἐμοῦ πάππου τάλαντα δύο. ὅτι μὲν οὖν ἔλαβε τἀργύριον καὶ ὡς τοσοῦτόν γε ἐδεήθη δανείσασθαι, καὶ1 ὧν ἐναντίον ἐδόθη, μάρτυρας ὑμῖν παρέξομαι: ἃ δ' ἐχρήσατο αὐτῷ καὶ ὅσα ὠφελήθη, οἱ μᾶλλόν τε ἐμοῦ εἰδότες καὶ παραγεγενημένοι οἷς ἐκεῖνος ἔπραττε διηγήσονται ὑμῖν καὶ μαρτυρήσουσι. καί μοι κάλει μάρτυρας. "Μάρτυρες"*"

والحقيقة فقد كان الشهود سواء كانوا شهودا عاديين أم من بين الأقارب أو الأصدقاء عرضة لخطر الاتهام بتقاضي الأموال من أجل خدمات قضائية بعينها وبالنظر لدورهم الأساسي في المحاكم الأثينية فكانوا عرضة لتهمة "الشهادة الزور"

"ἐπ' ἐκφορὰν γὰρ αὐτῇ ἀκολουθήσασα ἡ ἐμὴ γυνὴ ὑπὸ τούτου τοῦ ἀνθρώπου ὀφθεῖσα, χρόνῳ διαφθείρεται: ἐπιτηρῶν γὰρ τὴν θεράπαιναν τὴν εἰς τὴν ἀγορὰν βαδίζουσαν καὶ λόγους προσφέρων ἀπώλεσεν αὐτήν" (1)

"لأنه في أثناء مراسم جنازتها، شُوهدت زوجتى بواسطة ذلك الشخص الذى كان سببا فى إفسادها، حيث كان يبحث عن الخادمة التى ذهبت من أجل التسوق وقدم لها عرضا افسدها

ورغم انه كان من الصعب إثبات واقعة تقاضى الشاهد لأموال لقاء شهادته إلا انها كانت عملية بسيطة على الدفاع في القصية ان يكشف زور شهادته. والواقع فانه يسهل التمييز بين شهادة συνηγορια (شهادة الصديق – القريب) وبين شهادة الشاهد العادى حيث كان دور الأخير لا يتعدى فى القرن الرابع تأكيد شهادته التي تقدم بها للمحكمة سلفا مكتوبه بعد أن تقرأ عليه بصوت مسموع في المحكمة وهو الأمر الذى كان يجعله مسئولا عن كل كلمة جاءت بشهادته المكتوبة وإلا أصبح عرضة لأن يتهم بتضليل العدالة δικη ψευδομαρτυριον.(٢)

وبينما كان من حق الدفاع أن يستدعي من يشاء καλειν/ προσκαλειν لسماع شهادته امام المحكمة فكان ايضا من حق الشهود أن يشاركوا في الجلسة الإجرائية ανακρισις السابقة على جلسة النطق بالحكم بين أن يؤكدوا على ما تم تدوينه بشهاداتهم المكتوبة(٣) وبين طلب "القسم على الإعفاء من الشهادة المكتوبة" وهو ما يطلق

"أقترض أيراتون والد أيراسيفون من جدي مبلغ أثنين تالنت، ولكي أؤكد علي أنه قد تسلم هذا المبلغ، الذي كان قد طلبه علي سبيل السلفة، سأقدم لكم شاهدا دُفع المال أمامه، كي يثبت لكم انه قد تسلم المال وكذا الفائدة التي جناها منه، وسوف يقوم أولئك الأكثر خبرة مني بمثل تلك الامور نظرا لمعرفتهم بها بإخباركم وبالشهادة أمامكم. واستدعي لي الشاهد. "الشاهد"

(1) Lysias, 1 .8; Lysias, 1. 28

" ἀλλ', ὦ ἄνδρες, οἶμαι καὶ ὑμᾶς εἰδέναι ὅτι οἱ μὴ τὰ δίκαια πράττοντες οὐχ ὁμολογοῦσι τοὺς ἐχθροὺς λέγειν ἀληθῆ, ἀλλ' αὐτοὶ ψευδόμενοι καὶ τὰ τοιαῦτα μηχανώμενοι ὀργὰς τοῖς ἀκούουσι κατὰ τῶν τὰ δίκαια πραττόντων παρασκευάζουσι. πρῶτον μὲν οὖν ἀνάγνωθι τὸν νόμον. "Νόμος " ."

"لكن، أيها السادة، فأنا اعتقد انكم تعرفون أن من لا يسيرون وفقا للعدالة لا يقرون بأن اعدائهم يقولون الحق، وأولئك انما يخادعون انفسهم ويرسمون خططا شتي يكسبون لصفهم من ينصتون إليهم علي حساب أولئك الذين يسيرون ويحدون انفسهم وفقا للعدالة، لذلك اولا اعرفوا (اقرأوا) القانون. "القانون"

(2) Christopher Carey, *' The Witness's Exomosia in the Athenian Courts"*, CQ. 45.1, 1995, pp. 114-119.

رأي كريستوفر كاري أن التطور الذي شهدته عملية الشهادة في المحاكم الآثينية في القرن الرابع بتحولها لتصبح "مكتوبة" يعد أمرا ساعد علي تيسير عملية التقاضي بشكل عام، كما كان مساعدا للشهود علي اختلاف انواعهم ولا سيما شهود "انكار المعرفة"، كما نعرف مما جاء لديه انه كان يسيل علي الدفاع ان يُظهر "شهود إنكار المعرفة" في ثوب شهود الزور الذين يحنثون بالقسم وذلك من خلال الاعداد الجيد لما لديه من شهود نفي او إثبات.

(3) Matthew R. Christ, *The Litigious Athenian*, The John Hopkins University press, 1988, p. 27.

حيث اكد "ماثيو كريست" علي أن كثير من المنازعات القضائية كانت تعرض علي القضاة المحليين قبل رفعها إلي درجات أعلي من التقاضي، وكانت في كثير من الأحوال تنتهي تلك المنازعات القضائية في الجلسات الإجرائية والتي كان يدفع المتنازعين فيها قيمة مصروفات قضائية من ٢٠ إلى ٣٠ دراخمة.

عليه اسم εξωμοσια وبموجب هذا النوع القسم "يؤكد او يقسم علي انه يرغب في الإعفاء من اعتباره يعرف او اعتباره موجود" وفي تفسير بعض الباحثين في مجال اللغة ان هذا النوع من الشهادات كان يقوم الشاهد بموجبه بإنكار ما جاء به الدفاع مكتوبا عن لسانه ويقسم علي انه لم يكن حاضرا، وقد اعتبر جونتر مارتن أن الشاهد الذى يؤدي قسم εξωμοσια لا يمكن اعتباره علي انه شاهد يأتي لمجرد انكار معرفته بما جاء بالشهادة التى تتلى عليه في المحكمة ولكنه يعتبر في الأساس شاهد نفي بما جاء بمحتوي الشهادة ككل، وهنا يظهر جليا عيوب اقتصار عملية الاستعانة بالأحرار من الشباب فقط لأداء مهمة الشهادة امام المحاكم الآثينية، فكلما قلت شريحة الشهود كلما أصبح الوصول للحقيقة محدودا خاصة في ظل وجود شهود النفى. وفيما يخص العقوبات التي كانت مفروضة علي الشهود في حال تخلفهم عن الوفاء بتلبية الاستدعاء الموجه لهم رسميا من قبل المحكمة العامة κλητευειν فكان يفرض عليهم عقوبة دفع غرامة في حال إهمالهم لهذه الدعوة وثبوت تلبيتهم استدعاء أخر لدعوي قضائية خاصة (ليست حكومية) وفكان عليه ان يدفع غرامة يصل قدرها نحو من الف دراخمة.[1]

رابعا: المحاكم التجارية ودور الشهود فيها

نعرف من الدراسة التي أجرتها المدرسة الأمريكية للدراسات الكلاسيكية في أثينا عام ١٩٩٤ ان عملية التقاضي عموما كانت منذ القرن الخامس ق.م تتم بالأجورا αγορα، حيث كان هناك نوعان رئيسيان من القضايا النوع الأول: وهو ما أطلقت عليه الدراسة أسم القضايا الخاصة δικαι، والنوع الثانى: هو القضايا العامة γραφαι.[2]

لقد ميز "جيرهارد ثور *Gerhard Thur*" المتخصص في دراسة النظام القضائي الأثينى بين نوعين من المحاكم بشكل عام، الأول: وهو الذي تستعمل فيه الخطابة البلاغية الآثينية، أما الثاني فهو النوع الذى تمارس فيه المحاكم دورها كمؤسسات قانونية وسياسية،[3] ويرجح الباحث أن ربما كانت تلك الأخيرة هي قبلة المتخاصمين من المواطنين لفض النزاعات وحل المشكلات ذات الطابع المدني، والتي ينأي فيها أطراف النزاع عن استخدام خطبا بلاغية كتلك المستعملة في النوع الأول وتبرير ذلك هو أن ربما كانت القضايا التي كانت تعرض علي هذا النوع الثاني من المحاكم بطبيعتها ليست بحاجة لاستعمال الخطب البلاغية بقدر ما كانت في حاجة إلى أحكام سريعة فاصلة تحقيقا للعدالة القانونية المجتمعية الناجزة.

---

(1) Gunther Martin, "*The Witness' s of Exomosia in Athens*, CQ. 58. 1, 2008, pp. 56-68.

يناقش جونتر مارتن في مقالته الشيقة كيف عرف الأثينيون في القرن الرابع نماذج ثابته لشهادة الأثبات ولشهادة النفي موضحا انه كان هناك فارق بين شهود الزور وبين شهود "انكار المعرفة أمام المحاكم"، كذلك وضح ما لهذا النوع من الشهود من أثر سيئ علي سير العدالة حيث كان يتم استخدامهم في المحاكم إما لتبرئة متهم أو لاتهام برئ وذلك تحت حماية القانون، وفي هذا الصدد يؤكد لنا مارتن من خلال العديد من الخطب القضائية علي انه كانت تجري عمليات لإعداد المستمعين من المحلفين نفسيا لقبول شهادات "إنكار المعرفة" وقدم مارتن مبررا لظهور هذا النوع من الشهود في محاكم القرن الرابع في أثينا يتمثل في قناعته بأنه لم يصبح ضروريا في القرن الرابع اللجوء لاقتباس اجزاء من القانون والارتكان إليها في الدفاع امام المحاكم كما لم يكن مقبولا أن يتم إجبار أي من المحامون (المتحدثون) على الاستعانة بشهود علي اساس ان الجميع كان يعلم بوجود شهود "إنكار المعرفة" والذين كانت لهم أدوارهم في مراحل معينة من سير القضية.

(2) Mabel L. Lang, Life, *Death and Litigation in the Athenian Agora*, ASCSA, American School of Classical Studies at Athens, 1994, p. 3.

(3) Gerhard Thur, *"The Role of the witness in Athenian law"*, op. cit., p. 145.

ويبدو ان القضايا الخاصة في القرن الرابع ق.م كان يتم الفصل فيها وفقا لتكاليف الدعوة، حيث كانت القضايا التي تقل رسوم الدعوي فيها عن عشرة دراخمات من صميم تخصص مجموعة من الموظفين كان يطلق عليهم "الأربعون" وكانوا يقومون بالفصل في مثل تلك الدعاوي القضائية، أما الدعاوي التي كانت تقدر رسومها بمبالغ أعلي فكان يتم تحويلها للنظر فيها بمعرفة القاض العام (قاضي الشعب) الذي كان يستمع لكافة أطراف النزاع ويصل لحكم نهائى، إلا انه كان من حق أطراف الدعوي الطعن علي الحكم الصادر وفي تلك الحالة كان القاضي العام يقوم برد القضية بكافة مستنداتها (أدلة الاستماع/ الأيمان التي تم الحلف بها/ شهادات الشهود/ القوانين المنظمة لتلك القضية) لمجموعة "الأربعون" حيث كانت تسلم المستندات بعد وضعها في حافظة فخارية مختومة ومغلقة εχινος ولا يتم فتحها إلا بمعرفة مجموعة "الأربعون" التي كانت تقوم بدراسة اسباب الطعن والبحث عن أدلة إثبات الطاعن في المستندات المستردة من القاضي العام.(١)

وفي نفس السياق يتضح أنه في مجال التجارة البحرية كانت المستندات المكتوبة في شكل عقود (بحرية) – وليس الشهود – تلعب دورا اساسيا فى مجال القضاء فى أثينا في القرن الرابع ق.م خاصة انها كانت توفر نوعا من الحماية القانونية للدائنين (المُقرضين) والعاملين فى مجال التجارة البحرية،(٢) ونظرا لأن هذا النوع من القضايا الناتجة عن التجارة البحرية كان يحتاج إلي شروط وقواعد قانونية تختلف إلي حد ما عن السياق القانوني العام المتبع في المحاكم الآثينية،(٣) فقد تم اللجوء مع بدايات القرن الرابع ق.م نحمل نوع جديد من المحاكم التي تفصل في مثل تلك القضايا وعرفت باسم (δικαι εμπορικαι محاكم الأجانب/ المحاكم التجارية) حيث كان يتم توظيف القضاة المتخصصين في القانون التجارى البحرى فى تلك المحاكم التي كانت مسئولة عن فض المنازعات التي تقع بحرا.

---

(1) James P. Sickinger, *Public records and Archives classical Athens*, University of North Carolina press, 1999, p. 167.

(2) Dem. 33.3.
"ὁ μὲν οὖν μετὰ τούτου μοι ἐπιβεβουλευκὼς καὶ τὸν ἀγῶνα τουτονὶ κατεσκευακὼς προϊόντος τοῦ λόγου καταφανὴς ὑμῖν ἔσται: ἐγκαλοῦντος δέ μοι Ἀπατουρίου τὰ ψευδῆ καὶ παρὰ τοὺς νόμους δικαζομένου, καὶ ὅσα μὲν ἐμοὶ καὶ τούτῳ ἐγένετο συμβόλαια, πάντων ἀπαλλαγῆς καὶ ἀφέσεως γενομένης, ἄλλου δὲ συμβολαίου οὐκ ὄντος ἐμοὶ πρὸς τοῦτον, οὔτε ναυτικοῦ οὔτ᾽ ἐγγείου, παρεγραψάμην τὴν δίκην μὴ εἰσαγώγιμον εἶναι κατὰ τοὺς νόμους τουτουσί. "Νόμοι"

"أنه هو ذلك الذي تآمر مع هذا الرفيق ضدي مدبرا هذه القضية، سوف يبدوا واضحا لكم كوضوح حديثي، فحينما ادعي علىّ اباتيروس ظلما فقد حنث بالقسم ضد ما تقضي به القوانين، وما حدث هو انه قام بعمل اخفاء وتبرئة لنفسه من كل العقود التي كانت قد ابرمت سلفا بينه وبيني، وانه لم يتبق أي عقد آخر بينه وبيني سواء للعمل بحرا ام برا، فأقمت علي اقامة دعوي قضائية "علي اساس فلا يوجد شيئا محصنا وفقا للقوانين التالية. "القوانين"

(3) Dem., 33. 1.
" τοῖς μὲν ἐμπόροις, ὦ ἄνδρες δικασταί, καὶ τοῖς ναυκλήροις κελεύει ὁ νόμος εἶναι τὰς δίκας πρὸς τοὺς θεσμοθέτας, ἐάν τι ἀδικῶνται ἐν τῷ ἐμπορίῳ ἢ ἐνθένδε ποι πλέοντες ἢ ἑτέρωθεν δεῦρο, καὶ τοῖς ἀδικοῦσιν δεσμὸν ἔταξεν τοὐπιτίμιον, ἕως ἂν ἐκτείσωσιν ὅ τι ἂν αὐτῶν καταγνωσθῇ, ἵνα μηδεὶς ἀδικῇ μηδένα τῶν ἐμπόρων εἰκῇ. "

"يا رجال القضاء، أن القانون يقضي بأن يقف التجار ومالكي السفن امام عدالة الثيسموثيتاي، إذا ما اتوا بأفعال ضد القانون باي شكل في السوق سواء أثناء الرحلة البحرية من أثينا إلي أي مكان آخر أو من أي ميناء آخر إلى أثينا، والقانون يحدد فترة عقوبة السجن لمخالفي القانون، حتي يحين الوقت الذي سيدفعون فيه المبلغ المقرر عليهم (كفالتهم)، كي لا يستطيع أحدا من التجار ان يخالف القانون بسهوله".

كانت المحاكم التجارية δικαι εμπορικαι ذات طبيعة مختلفة عن بقية محاكم أثينا، حيث كانت لا تعمل طيلة شهور السنة إلا بداية من شهر سبتمبر وحتي شهر أبريل من كل عام وهي الفترة التي كان البحر فيها يغلق أبوابه امام التجارة البحرية،(١) كما كانت تتمتع من جهة بالسرعة في الفصل في المنازعات التي غالبا ما كانت لها تأثير علي التجارة ومن ثم جانب كبير من الاقتصاد الأثيني، ومن جهة أخري فقد كان الغرباء يتمتعون بحق التقدم بدعواتهم القضائية امامها،(٢) هنا تجدر الإشارة إلى ان قدرة الغرباء على التقاضي امام المحاكم الآثينية التجارية كان أمرا تنفرد به المحاكم التجارية الآثينية في القرن الرابع ق.م دون غيرها من بقية المحاكم الآثينية،(٣) والواقع فإن السلطة الإمبريالية التي ظهرت في القرن الرابع ق.م قد فتحت الباب واسعا أمام التفوق التجاري ذلك التفوق الذي دعمه كل من الواقع الجغرافي والتجاري الذي فرضه الواقع السياسي والبحري للأسطول الأثينى الذي انتهت شهرته وقوته العسكرية للأبد بعد اللقاء العسكري في عام ٤١٣ ق.م في ميناء سيراكوزة الكبير.(٤)

---

(1) Dem. 33. 23

"πρῶτον μὲν οὖν τὸν χρόνον ἐμαυτῷ ἡγοῦμαι μάρτυρα εἶναι τοῦ μὴ ἀληθὲς τὸ ἔγκλημα εἶναι. ἡ μὲν γὰρ ἐπιτροπὴ τούτῳ πρὸς τὸν Παρμένοντα τρίτον ἔτος γέγονεν καὶ ἡ γνῶσις τοῦ Ἀριστοκλέους: αἱ δὲ λήξεις τοῖς ἐμπόροις τῶν δικῶν ἔμμηνοί εἰσιν ἀπὸ τοῦ βοηδρομιῶνος μέχρι τοῦ μουνιχιῶνος, ἵνα παραχρῆμα τῶν δικαίων τυχόντες ἀνάγωνται. εἰ δὴ τῇ ἀληθείᾳ ἐγγυητὴς ἦν τοῦ Παρμένοντος, διὰ τί πρῶτον μὲν οὐκ εὐθὺς τῆς γνώσεως γενομένης ἐπράττετο τὴν ἐγγύην;"

"علي ذلك فأولا انا اعتبر ان الزمن يعد بالنسبة لى شاهدا علي زيف ما اتهمت به، إذ أن الاتفاق علي اللجوء للقضاء قد تم بين هذا الشخص وبارمينون والحكم القضائي الذي حصل عليه اريستوكليوس كان منذ عامين مضوا، وبما انه قد يأتي التجار للتقاضي في أي شهر من بويدروميون (سبتمبر) وحتي مينخيونون (أبريل)، كي يحصلون علي مالهم من حقوق قضائية دون تأخير ويبحروا عائدين، وبالطبع إذا كنت عند حسن ظن بارمينون، فلماذا لم يتقدم علي الفور بعد صدور الحكم كي يسحب مبلغ الضمان؟".

في النص السابق والمنشور بطبعة A.T. Murray يؤكد الناشر علي ان الشهور المذكورة في النص اعلاه لابد وان تكون بداية من شهر سبتمبر ووصولا لشهر ابريل حيث يصعب الابحار في تلك الشهور من السنة وبالتالي تظل السفن قابعة بالموانئ خشية فقدانها.

Demosthenes, *Demothenes*, By A.T. Murray, with an English translation, Cambridge, Harvard University press, 1939. *Against Apatourius.* 33.

(2) Dem., 35. 2.

"καὶ οἴονται, ἐὰν ἀποδῶσιν, ὥσπερ τῶν ἰδίων τι τῶν ἑαυτῶν ἀπολωλεκέναι. ἀλλ' ἀντὶ τοῦ ἀποδοῦναι σοφίσματα εὑρίσκουσιν καὶ παραγραφὰς καὶ προφάσεις, καὶ εἰσὶν πονηρότατοι ἀνθρώπων καὶ ἀδικώτατοι. τεκμήριον δὲ τούτου: πολλῶν γὰρ ἀφικνουμένων εἰς τὸ ὑμέτερον ἐμπόριον καὶ Ἑλλήνων καὶ βαρβάρων, πλείους δίκαι εἰσὶν ἑκάστοτε αὐτῶν τῶν Φασηλιτῶν ἢ τῶν ἄλλων ἁπάντων."

"واعتبروا انهم، لو انهم أدوا ما عليهم (من ديون)، فكأنهم فقدوا شيئا من ممتلكاتهم، لكن بدلا من أن يؤدوا ما عليهم يختلقون المغالطات والدعوات القضائية والذرائع، وهم اكثر البشر افتقادا للأخلاقيات والاحترام، والدليل علي ذلك كما يلي: فمن بين العديد من الإغريق والبرابرة الذين اعتادوا وبشكل مألوف علي التبادل التجاري معكم، حينما يبدا العمل بالمحاكم تجد اهل فاسيليس وحدهم لهم النصيب الأكبر من عدد القضايا القانونية بالمقارنة ببقية الاجناس الأخري وهذه هي طبيعتهم".

(3) David Cohen, '*Writing, Law, and Legal practice in the Athenian courts*', in Harvey Yunis (ed.), Written Texts and the Rise of Literate culture in ancient Greece, Cambridge University press, 2003, pp. 78-96, p. 93; Edward E. Cohen, *Ancient Athenian Maritime courts*, Princeton University press, N. J., 2010 , P.5.

حيث يؤكد الأخير علي جودة القانون التجاري البحري الإغريقي حيث بقيت عناصره الاساسية موجودة ومعمول بها في العصر الروماني من خلال ما اشتهر بتسميته باسم القانون البحري الرودسي بل واستمرت تلك العناصر باقية في القانون التجاري في العصور الوسطي.

(٤) حقق الأسطول الأثيني القوي الكثير من طموحات واحلام الأثينيين في القرن الخامس وذلك بفضل ما منحه الأوليجركيين له من دعم مادي كبير وهو ما نعرفه مما جاء بخطبة بركليس الجنائزية ,Thuc.2. 38. 2 حيث يقول:

علي أى حال فمن خلال الصورة الذي نقلها بيسيودو كسينوفون (في اواخر القرن الخامس ق.م) نعرف أن الأثينيون فى القرن الخامس اعتادوا علي اجبار حلفائهم علي التوجه لأثينا من أجل الانخراط في الإجراءات القضائية، ويبدو أن الأثينيون كانوا يجنون الكثير من المنافع جراء تلك السياسة فهم من جهة كانوا يضمنون جمع المصروفات القضائية التى كانوا يدفعونها للهيئة القضائية على مدار العام من خلال المصروفات القانونية التى كان علي الحلفاء تسديدها، ومن جهة أخرى فكان عدم خروج الأثينيين للإبحار امرا من شأنه توفير الفرصة لهم للبقاء فى الوطن حيث يدبرون منه شئون أولئك الحلفاء، كما أوضح بسيودو كسينوفون أن الأثينيون عرفوا تسيس القضاء، فمن خلال المحاكم كانوا يوفرون للديمقراطيين الحماية القانونية كما كانوا قادرين بالمثل علي تدمير خصومهم بالقانون.(1)

كان سكان أثينا يحققون ارباحا جراء عقد المحاكمات القضائية في مدينتهم خاصة إذا كانت تلك المحاكمات تشمل أطرافا من الحلفاء، ومن بين تلك الأرباح ما حدثنا عنه بسيودو كسينوفون بشأن الطفرة المالية التي تشهدها المدينة بفضل ضريبة (الواحد بالمائة) ἡ ἑκατοστὴ التي كانت تؤدي في ميناء بيرايوس Peiraeus، وبالمثل فقد كان الأثيني يحرص علي تأجير ما يمتلك من غرف للخدم او للتخزين η συνοικία لبيبت فيها العبيد το ἀνδράποδον أو قطعان الحيوانات το ζευγος، وكان رسل المجلس يعملون بشكل أفضل حينما يتواجد الحلفاء بالمدينة.(2)

ἐπεσέρχεται δὲ διὰ μέγεθος τῆς πόλεως ἐκ πάσης γῆς τὰ πάντα, καὶ ξυμβαίνει ἡμῖν μηδὲν οἰκειοτέρᾳ τῇ ἀπολαύσει τὰ αὐτοῦ ἀγαθὰ γιγνόμενα καρποῦσθαι ἢ καὶ τὰ τῶν ἄλλων ἀνθρώπων" .

"بفضل عظمة المدينة فكانت جميع الأشياء وافضلها تستورد من كافة أرجاء الأرض إلي هنا، وهو ما جعلنا نحن انفسنا نتمتع بسلع الأمم الأخرى بدرجة لا تقل عن تمتعنا بسلعنا المحلية"

(1) Pseudo – Xenophon, *Constitution of Athens*, 1. 16.
"δοκεῖ δὲ ὁ δῆμος ὁ Ἀθηναίων καὶ ἐν τῷδε κακῶς βουλεύεσθαι, ὅτι τοὺς συμμάχους ἀναγκάζουσι πλεῖν ἐπὶ δίκας Ἀθήναζε. οἱ δὲ ἀντιλογίζονται ὅσα ἐν τούτῳ ἔνι ἀγαθὰ τῷ δήμῳ τῷ Ἀθηναίων: πρῶτον μὲν ἀπὸ τῶν πρυτανείων τὸν μισθὸν δι' ἐνιαυτοῦ λαμβάνειν: εἶτ' οἴκοι καθήμενοι ἄνευ νεῶν ἔκπλου διοικοῦσι τὰς πόλεις τὰς συμμαχίδας, καὶ τοὺς μὲν τοῦ δήμου σῴζουσι, τοὺς δ' ἐναντίους ἀπολλύουσιν ἐν τοῖς δικαστηρίοις: εἰ δὲ οἴκοι εἶχον ἕκαστοι τὰς δίκας, ἅτε ἀχθόμενοι Ἀθηναίοις τούτους ἂν σφῶν αὐτῶν ἀπώλλυσαν οἵτινες φίλοι μάλιστα ἦσαν Ἀθηναίων τῷ δήμῳ "

"يبدو أن الشعب الأثيني كانت لديه ميل لإجبار حلفائه علي الإبحار باتجاه أثينا بهدف الانخراط في الإجراءات القضائية، علي أساس أن المواطنون الأثينيون كانوا يحققون من ذلك خيرات: ففي المقام الأول كانوا يضمنون الوفاء برواتب الهيئة القضائية علي مدار العام بفضل ما كان يدفعه الحلفاء من مصروفات قانونية، وبدلا من الإبحار بالسفن كانوا يضمنون البقاء في الوطن وهو ما كان يسهل عليهم مهمة إدارة شئون المدن الحليفة، ومن خلال المحاكم كانوا يوفرون الحماية القانونية للديمقراطيين كما كان بإمكانهم القضاء علي خصومهم". وعن العلاقة القضائية التي كانت تربط بين أثينا وحلفائها من المدن اليونانية. راجع:

De Ste Croix E. M., *"Notes on Jurisdiction in the Athenian Empire"*, C. Q., N. S. 11, 1961, No. 94, p. 94ff; 268ff.

وكذلك عن كيفية استغلال الأثينيون لحلفائهم علي الصعيد القضائي راجع Thuc. 1. 77. 1.

(2) Pseudo- Xenophon, *Constitution of Athens*, 1. 17-18.
"πρὸς δὲ τούτοις ὁ δῆμος τῶν Ἀθηναίων τάδε κερδαίνει τῶν δικῶν Ἀθήνησιν οὐσῶν τοῖς συμμάχοις. πρῶτον μὲν γὰρ ἡ ἑκατοστὴ τῇ πόλει πλείων ἡ ἐν Πειραιεῖ ἔπειτα εἴ τῳ συνοικία ἐστίν, ἄμεινον πράττει: ἔπειτα εἴ τῳ ζεῦγός ἐστιν ἢ ἀνδράποδον μισθοφοροῦν: ἔπειτα οἱ κήρυκες ἄμεινον πράττουσι διὰ τὰς ἐπιδημίας τὰς τῶν συμμάχων.."

يبدو مما سبق أن الأثينيون منذ القرن الخامس قد اعتادوا معاملة حلفائهم - الذين كانوا يجبروهم علي المجئ للمدينة للانخراط فى إجراءات التقاضى فيها - معاملة لا تخلو من استغلال والأكثر من ذلك ونظرا لمعرفة الحلفاء بان القضاء بأمر الشعب، حيث كان الأثينيون يجبرون مواطنى المدن الحليفة والموجودين بأثينا "قصرا" على مداهنة الشعب الأثينى فى المحاكم الآثينية، لدرجة انه كان على هؤلاء المواطنين أثناء وجودهم بالمحاكم أن يتعاملوا مع أى أثيني يدخل إليها، بل وان يصافحوه يدا بيد وهو ما حول الحلفاء لعبيد للشعب الأثينى διὰ τοῦτο οὖν οἱ σύμμαχοι δοῦλοι τοῦ δήμου τῶν Ἀθηναίων καθεστᾶσι μᾶλλον.(١)

ورغم أن اكتظاظ المحاكم الآثينية بالمتقاضيين يعد دليلا - في وجهة نظر الباحث المتواضعة - علي ما آل إليه هذا المجال من ازدهار في القرن الرابع ق.م، إلا ان بعض الباحثين يعتقد ان ربما كان لهذا الاكتظاظ اثره السلبى علي حسن سير العملية القضائية وهو ما يعد بوجهة نظره أحد مثالب الديمقراطية.(٢)

مما سبق يخلص البحث إلي أن عملية الاستعانة بالشهود في المجتمع الأثيني كانت معروفة في المحاكم الآثينية، وأن عملية الشهادة أمام المحاكم مرت بمرحلتين اساسيتين الأولي وهي المرحلة الشفهية وقد ازدهرت في القرن الخامس ق.م حتي اواخره، أما المرحلة الثانية فكانت هي المرحلة الكتابية والتي ازدهرت منذ نهايات القرن الخامس ق.م واستمرت حتي القرن الرابع ق.م، كما انتهي إلي الوقوف علي الطبيعة النوعية للمسموح لهم من بين المواطنين الأثينيين بأداء الشهادة، حيث اتضح ان النساء والأطفال كان غير مسموحا لهم بأداء هذه المهمة إلا في أضيق الحدود وتحديدا بالنسبة للنساء وهنا قارن البحث بين موقف المجتمع الأثيني من المرأة الآثينية ونظيره المصري حيث أظهر الأخير تفوقا ملحوظا وتطورا في نظرته للمرأة من حيث الدور الذي كانت تلعبه في مجال الشهادة بالمحاكم موضوع البحث.

كما تعرض للحديث عن واجبات المتحدث (الذى كان يلعب في الغالب دور الدفاع) وعلاقته بالشهود وكيف كان يوظفهم لخدمة موكله في كافة الأحوال الأمر الذي زاد من أهمية المتحدثين في المجتمع الأثيني علي الصعيد المجتمعي، كما انتهي البحث إلي ان المتحدثين كانوا يعدون كلا من الشهود والمحلفين (المستمعين) في جلسات اجرائية قبيل جلسة النطق بالحكم بعيدا عن استعمال المهارات الخطابية متحصنين بما لديهم من خبرة عريضة في الإقناع وقدرة واسعة علي توظيف ما لديهم من شهود، وبالمثل فقد انتهي البحث الي الوقوف علي نتيجة تخص

---

(1) "πρὸς δὲ τούτοις, εἰ μὲν μὴ ἐπὶ δίκας ᾖεσαν οἱ σύμμαχοι, τοὺς ἐκπλέοντας Ἀθηναίων ἐτίμων ἂν μόνους, τούς τε στρατηγοὺς καὶ τοὺς τριηράρχους καὶ πρέσβεις: νῦν δ' ἠνάγκασται τὸν δῆμον κολακεύειν τὸν Ἀθηναίων εἷς ἕκαστος τῶν συμμάχων, γιγνώσκων ὅτι δεῖ [μὲν] ἀφικόμενον Ἀθήναζε δίκην δοῦναι καὶ λαβεῖν οὐκ ἐν ἄλλοις τισὶν ἀλλ' ἐν τῷ δήμῳ, ὅς ἐστι δὴ νόμος Ἀθήνησι: καὶ ἀντιβολῆσαι ἀναγκάζεται ἐν τοῖς δικαστηρίοις καὶ εἰσιόντος του ἐπιλαμβάνεσθαι τῆς χειρός. διὰ τοῦτο οὖν οἱ σύμμαχοι δοῦλοι τοῦ δήμου τῶν Ἀθηναίων καθεστᾶσι μᾶλλον" Pseudo – Xenohanes, *Constitution of the Athenians*, 1.18. E.C. Marchant, *Xenophon*, Xenophon in seven volumes, 7, Harvard university press, Cambridge MA, William Heinemann, London, 1984.

"إضافة لتلك الأمور فقد كان الحلفاء الذين لا ينخرطون في إجراءات العمل القضائى، عليهم أن يظهروا احترامهم للأثينيين فقط ممن يبحرون لخارج المدينة كالقادة العسكريين وقادة السفن الثلاثية والسفراء: ولكن الآن أصبح على واحد من الحلفاء مداهنة الشعب الأثينى علي إعتبار أن أي شخص سيأتى إلى المدينة سوف يعلم أن امر القضاء بيد الشعب كما هو منصوص عليه بالفعل بالقانون الأثينى، وفي المحاكم كان عليه أن يتعامل مع أى شخص يدخل آخذا بيده ولذلك فاصبح وضع الحلفاء بديلا عن العبيد للشعب الأثينى".

(2) Robert Johnson Bonner, *Aspects of Athenian Democracy*, vol., 11, University of California press, 1933, p. 39.

حقوق الشهود في المجتمع الأثيني في القرن الرابع ق.م وهي انه كان للشهود حق استعمال القسم علي انه "لا يعرف حقيقة ما جاء بشهادته مكتوبا" فيما يعرف اصطلاحا باسم *Exomosia*".

تبين كذلك أن الأثينيون كانوا لا يجدون غضاضة في الاستعانة سواء بالأقارب او بالأصدقاء كشهود أمام الهيئات القضائية بالمحاكم منذ القرن الخامس ق.م ، واستمر الأمر في القرن الرابع ق.م مع ظهور نوعية جديدة من الشهود من غير الأقارب او الأصدقاء، كما تطرق البحث إلى ظهور نوع آخر من الشهود كان متواجدا منذ أواخر القرن الخامس ق.م وظل موجودا في القرن الرابع وهم "الحلفاء الأثينيون" الذين كان يتم إجبارهم علي القدوم إلي أثينا في فترات قوتها السياسية في النصف الأول من القرن الخامس ق.م من أجل الانخراط في منظومة العمل القضائي اما كمتقاضيين أو كشهود في المحاكم وهو ما اعتبره البحث شكلا من اشكال تسيس القضاء لصالح المواطن الأثيني اجتماعيا واقتصاديا، وقد ظل أولئك الحلفاء موجودين بأثينا القرن الرابع رغم انتهاء سطوة المدينة السياسية والعسكرية بعد هزيمتها أمام اسبرطة في ٤٠٤ ق.م في ايجوسبوتامى.

وأخيرا فقد تمت مناقشة دور شهود القرن الرابع ق.م في المحاكم التجارية البحرية التي ظهرت منذ أواخر القرن الخامس ق.م واستمرت تمارس عملها في ظل الوضع السياسي الجديد الذي فرض علي بلاد اليونان قاطبة في القرن الرابع ق.م إلا وهو ظهور الخطر المقدوني ورغبته في السيطرة علي بلاد اليونان، وفي هذا الصدد انتهي البحث إلي أن هذه المحاكم كانت لا تعتمد في عملها علي الشهود بقدر اعتمادها علي العقود التجارية المكتوبة، كما انتهي البحث إلي ان هذا النوع من المحاكم كان لا يعمل إلا بداية من شهر سبتمبر وحتي شهر أبريل من كل عام وهي الفترة التي يكون فيها تجار البحر قابعين في مدنهم دون ابحار وبالتالي فكانوا غالبا ما يتفرغون لفض ما قد يكون بينهم من منازعات قضائية في تلك الفترة.

أحمد غانم حافظ

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية

Sources

- Aristophanes, Wasps, L.C.L.
- Aristotle, AP., L.C.L.
- Demosthenes, Against Onetor, Leochares, Aphobus, Spudias, For Formio
- Isaios, Phrrhus, L.C.L
- Lysias, L.C.L.
- Pseudo – Xenophon, AP., L.C.L
- Thucydides, Historiae, L.C.L.

References & Periodicals

- (ACTGC), Joint Association of Classical Teachers' Greek Course, The World of Athens: An Introduction to Classical Athenian Culture, 2nd ed., Cambridge university press, 2008.
- (Bers) Victor & Lanni Adriaan, An Introduction to the Athenian legal system, Stoa Publications, 2003.
- (Bonner) Robert Johnson, Aspects of Athenian Democracy, vol. 11, University of California press, 1933.
- (Carey) Christopher, "The Witness's Exomosia in Athenian Courts", CQ. 45. 1, 1995, pp. 114-119.

------------------------, "Trials from Classical Athens, Routledge, 1997.

- (Christ) R. Matthew, The Litigious Athenian, The John Hopkins university press, 1988.
- (Cohen) David, "Writing, Law and Legal practice in the Athenian courts", In Harvey Yunis (ed.), Written Texts and the rise of Literate culture in Ancient Greece, Cambridge university press, 2003.
- (Cohen) Edward, Ancient Athenian Maritime Courts, Princeton university press, New Jersey, 2010.
- (Dawson) P. John, A History of Lay Judges, The Lawbook Exchange, New Jersey, 2007.
- (Faltsi) P. Yessiou, 'Civil Procedure in Greece nineteenth and twentieth centuries', In C. H. Van Rhee (ed.), The Law's Delay: Essays on undue delay in civil litigation, Intersectie Vitgevers Antwerpen – Groningen , 2004.
- (Garner) Richard, Law and Society in Classical Athens, Croom Helm, Australia, 1987.
- (James) J. Payne & Busuttil A., 'History and Development of Forensic medicine Pathology', In Jason Payne–James, Antony Busuttil and William Smock (eds.), Forensic Medicine Clinical and Pathological Aspects, Greeneich Medical Media, London, 2003.
- (Johnson) H. Janet, 'The Legal Status of women in ancient Egypt', In Glenn E. & Anne K. Capel (eds.), Mistress of the house. Mistress of heaven. women in ancient Egypt, Brooklyn, Cincinnati Art Museum, USA, 1997.

- (Lanni) Adriaan, Justice in the Courts of Classical Athens, Cambridge, 2006.

- (Lang) L. Mabel, Life, Death and Litigation in the Athenian Agora, ASCSA, American School of Classical Studies at Athens, 1994.

- (Martin) Gunther, "The Witness's Exomosia in Athens", CQ. 58. 1, pp. 56-68.

- (McDowell) M. Douglas, The Law in Classical Athens: Aspects of Greek and Roman Life, Thames and Hudson, London, 1986.

-(Mckeown) Niall, 'Greek and Roman Slavery', pp. 19-34 In Gad Heuman & Trevor Burnard (eds.), The Routledge History of Slavery, Routldge, 2011.

- (Powell) Anton, Athens and Sparta. Constructing Greek Political and Social history from 478 B.C., Routledge, London, 1988.

- (Rhodes) Peter John, Athenian Democracy, Oxford university press, 2004.

- (Roberts) Jennifer Tolbert, Athens on Trial: The Antidemocratic traditions in Western Thought, Princeton university press, 2011.

- (Robins) Gay, 'Women in Egypt', in David P. Siverman (ed.), Ancient Egypt, Oxford university press, 1997.

- (Rubinstein) Lane, Litigation and Cooperation supporting speakers in the courts of Classical Athens, Historia Einzelschriften H. 147, Franz Steiner Verlag Stuttgart, 2000.

- (Sickinger) P. James, Public Records and Archives Classical Athens, University of North Carolina press, 1999.

- (Thur) Gerhard, "The Role of the Witness in Athenian Law", In Michael Gagarin and David Cohen (eds.), The Cambridge Companion to Ancient Greek Law, Cambridge university press, 2005.

- (Todd) Stephen, "The Purpose of Evidence in Athenian Court", In Paul Cartledge, Paul Millett & Stephen Todd (eds.), Nomos: Essays in Athenian Law, Politics and Society, university of Cambridge, 2002.

- (Williams) D. James (ed.), An Introduction to Classical Rhetoric: Essential Readings, Wiley–Blackwell, 2009.

المراجع المُعربة

روجر جست، المرأة في أثينا. الواقع والقانون، ترجمة: منيرة كروان، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة ، ٢٠٠٥ .